



بيان الإمارات العربية المتحدة

أمام اللجنة الثالثة

حول البند ٢٨ (أ) " النهوض بالمرأة "

تدلي به السيدة أمينة الجسمي

عضو وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

نيويورك - ١٥ أكتوبر ٢٠١٢

شكراً السيد الرئيس،

بدايةً، أود أن أثني بأسم وفد الإمارات العربية المتحدة على جهودكم المبذولة في رئاسة اللجنة لهذه الدورة ، متمنين لكم ولأعضاء المكتب النجاح والتوفيق.

أود في البداية أن أثنى دور الأمم المتحدة في مجال تمكين المرأة والنهوض بها وتحقيق المساواة الجنسانية، وتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عضويتنا في هيئة الأمم المتحدة للشؤون الجنسانية وتمكين المرأة عام ٢٠١٣م للمساهمة في تعزيز دور المنظمة وجهودها في هذا المجال.

كما تؤكد الإمارات على بيان المجموعة العربية بشأن بند النهوض بالمرأة، وضرورة تكثيف الجهود من أجل منع والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في جميع أرجاء العالم، وتعبير عن تقديرها للجهود العديدة الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، لاسيما الأنشطة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة المعنية. وتؤكد الإمارات على أهمية تمكين النساء عن طريق التعليم، والتثقيف، والتدريب في مجالات إدارة الشؤون العامة والسياسات العامة والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والعلوم لضمان اكتسابها المعرفة والمهارات اللازمة لإسهامها على محو كامل وفعال في المجتمع.

السيد الرئيس،،

تفتخر الإمارات العربية المتحدة بما حققته في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها في كافة المجالات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية ضمن إطار تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين والدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

بأنسبة للقضاء على الفقر، طبقت حكومة الإمارات عدداً من السياسات التي ساعدت على رفع دخول المواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص وتوفير مصدر دخل دائم لأصحاب الدخول المتدنية، وهو ما مكن من القضاء على الفقر بصورة كاملة .

وفي مجال التعليم والتدريب، كفلت الدولة مجانية التعليم الحكومي حتى الجامعي لكافة مواطنيها. وقد بلغ المعدل العام للالتحاق بالمدارس الابتدائية للإناث ٩٥% . وتعتبر الإمارات من أوائل الدول من حيث نسبة تعليم البنات ولدينا اعلى نسبة للإناث الحاصلات على درجات التعليم العالي ودرجات الماجستير والدكتوراه. ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تسعى حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي و لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

في مجال الصحة : إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة، أدت إلى تحسين الخصائص الصحية للأفراد، بما في ذلك المرأة. فالخدمات الصحية والبرامج العلاجية والوقائية التي نفذتها الدولة دعمت الوضع الصحي للمرأة الإماراتية. وقد نجحت جهود الدولة المبذولة للارتقاء بالوضع الصحي لمواطنيها، ويمكن قياس ذلك من خلال عدد من المؤشرات مثل: انخفاض نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال حديثي الولادة الى ٧,٥ في الألف ، وارتفاع العمر المتوقع للفرد. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة للإناث إلى ٧٨,٦ سنة مقارنة بنحو ٧٥,٦ سنة للذكور. وبلغ معدل المواليد الأحياء ٩٩% من حالات الولادة تتم بإشراف مختصين ماهرين، ومن جهة أخرى فإن وفيات النفاس تبلغ ٠,٠١ لكل امرأة. ١٠٠,٠٠٠

وفي مجال التمكين الإقتصادي ، شجعت الدولة دخول المرأة في سوق العمل في القطاعين العام والخاص ، دون أي قيود حول الوظائف التي يمكن للمرأة أن تتولاها . وتشكل المرأة الإماراتية ٤٣ % من القوة العاملة في سوق العمل في البلاد وتشغل ٦٦ % من الوظائف في القطاع الحكومي، تمثل ٣٠ % منها وظائف قيادية. بينما تدير سيدات الأعمال مشاريع استثمارية تزيد قيمتها عن ١٢،٥ مليار درهم،

وفي مجال التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار: وصلت المرأة الإماراتية ويفضل دعم القيادة السياسية إلى عدد من المناصب القيادية وصناعة القرار ، حيث تتولى المرأة أربع حقائب وزارية . كما تشارك المرأة في المجلس الوطني بنسبة ١٨ % من المقاعد . في مجال التمثيل الدبلوماسي توجد ثلاث سفيرات الى جانب ١٣٩ دبلوماسية. وتساهم المرأة في مجال القضاء والعدالة من خلال مجموعة من القاضيات الابتدائيات ووكيلات للنياحة. كما دخلت المرأة الإماراتية في القوات المسلحة والشرطة في مراكز متعددة.

وبالنسبة للآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة: كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مساواة المرأة بالرجل حيث تحضى بنفس الحقوق والواجبات. وقد وضعت الدولة عدداً من الآليات المؤسسية لتنفيذ القرارات والإتفاقات الدولية المعنية بالمرأة إستناداً الى دستور الدولة، وما ورد فيه من بنود ومواد توفر ضمانات وحقوق للمرأة . وعملت الحكومة على مراجعة القوانين والقرارات التي تمس بالمرأة ، صدر عنها حزمة من قوانين الخدمة المدنية التي تعالج قضايا المساواة بين الجنسين وتعزز أعمال حقوق الإنسان للمرأة. وأطلقت الدولة مبادرة وطنية لتعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والمشاريع والتشريعات، وتحسين إمكانيات وبناء قدرات المنظمات النسائية. وقد تم إنشاء وزارة للشؤون الإجتماعية عام ٢٠٠٦ لتعني بالسياسات الإجتماعية والتركيز على قضايا المرأة والطفل.

بالنسبة للعنف ضد المرأة: أتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة تدابير وحلول وقائية لمنع العنف ضد المرأة والطفلة بكل صوره. مع ايلاء إهتمام خاص بمكافحة جريمة الإتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، من خلال قوانين وتشريعات وخطط وطنية الى جانب التعاون الدولي المكثف لمحاربة هذه الآفة.

وستواصل الإمارات جهودها على الصعيد المحلي والدولي لتنفيذ توصيات بيجين والنهوض بالمرأة في مختلف مناطق العالم.

شكراً سيدي الرئيس.